

تحليل أهمية النظام المالي في تمويل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

الباحث الأول	الباحث الثاني	الباحث الثالث
- د. معيزة مسعود أمير - أستاذ باحث - أستاذ محاضر / أ - جامعة سطيف 1 - تأهيل جامعي - 0776438918 - 036620165 maiza_amir@yahoo.fr	- د. بن سديرة عمر - أستاذ باحث - أستاذ محاضر / أ - جامعة سطيف 1 - تأهيل جامعي - 0669643671 - 036620165 bensediraamor@yahoo.fr	- بوحرود فتيحة - أستاذ باحث - أستاذ محاضر / أ - جامعة سطيف 1 - تأهيل جامعي - 0676629770 - 036620165 bouhroudfatihafatih@yahoo.fr
المحور الأول: أهمية النظام المالي في الاقتصاديات الوطنية		
عنوان المداخلة:		
تحليل أهمية النظام المالي في تمويل منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري		

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة مدى توفر مصادر التمويل الخارجية الملائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري. وقد تم التوصل إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر تواجه صعوبة في الحصول عن التمويل من المصادر الخارجية وتزداد درجة الأهمية كلما صغر حجم المؤسسة إضافة الى عدم فعالية السياسات العامة في تحسين قدرتها على التمويل من المصادر الخارجية.

كلمات مفتاحية: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مؤشر السياسات العامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الاحصاء الاقتصادي الأول.

Abstract:

The aim of this study was to identify the ability of small and medium enterprises in Algeria to access to adequate external financing. We contribute that SMEs in Algeria face difficulty in accessing to external financing resources. The inefficient of SME policies measures in improving the availability of external financing.

Keywords: SMEs, Financing SMEs, SMEs policy index, First Economic Statistics.

1. مقدمة:

تشير العديد من الدراسات إلى أن الم ص م* تعاني من عراقيل ومشاكل تعيق تطورها، ومن بين أهم هذه العراقيل نجد المشكل التمويلي حيث أن هذا النوع من المؤسسات يجد صعوبة في الحصول على الموارد المالية بالكمية والنوعية الملائمتين خاصة من المصادر الخارجية. و في الجزائر، لم يتطور قطاع الم ص م بالقدر الكافي حتى يتمكن من تحقيق الأهداف المنتظرة منه، ويرجع سبب هذا البطء في النمو إلى عدة عراقيل تعاني منها هذه الأخيرة. حيث أظهرت الدراسة الميدانية المقدمة من طرف الديوان الوطني

للإحصائيات، والمتمثلة في الاحصاء الاقتصادي الأول لسنة 2011 أن هناك مجموعة من العوامل المحددة لإنشاء المؤسسات الاقتصادية بشكل عام والم ص م على وجه الخصوص في الجزائر.

وعلى ضوء ما سبق نحاول طرح الإشكالية التالية:

بالنظر الى أن الم ص م في أغلب دول العالم تجد صعوبة في الحصول على التمويل من المصادر الخارجية، وعلى اعتبار أن الم ص م في الجزائر تواجه هي الأخرى العديد من العراقيل التي تحد من إنشائها وتطويرها (حسب الإحصاء الاقتصادي الأول و نتائج تقييم السياسات العامة حول الم ص م في الجزائر وفقا لمؤشر السياسات الخاصة بالم ص م الأورو

متوسطي)، فإن الإشكالية التي تطرح في هذه الحالة تتمثل في السؤال التالي:

ما مدى أهمية النظام المالي في توفير مصادر التمويل الخارجية

لمنظومة الم ص م في الاقتصاد الجزائري بالكمية والنوعية الملائمتين؟

ولمعالجة الإشكالية المطروحة، تم بناء الفرضية التالية:

هناك نسبة معتبرة من الم ص م في الجزائر تعاني من مشكل الحصول

عن التمويل من المصادر الخارجية بالكمية والنوعية الملائمتين.

ويهدف هذا البحث إلى دراسة مدى توفر المناخ الاستثماري المناسب

لإنشاء وتطوير الم ص م في الجزائر وهذا بمحاولتنا التركيز حول البعد

التمويلي للم ص م ومعرفة مدى توفر مصادر التمويل الخارجية لهذا النوع من

المؤسسات.

وحتى نتمكن من اختبار الفرضية والإجابة عن الإشكالية المطروحة، فقد

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي وهذا من خلال

محاولتنا وصف وتحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بمدى توفر مصادر

التمويل الخارجية للم ص م في الجزائر، ولقد حاولنا من خلال هذه الدراسة

الاعتماد على البيانات المعلنة من طرف هيئات ومؤسسات رسمية مثل الديوان الوطني للإحصائيات وتقارير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية وهذا لإعطاء مصداقية أكبر لنتائج الدراسة.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى محورين رئيسيين كما يلي:

المحور الأول يتعلق بتمويل الم ص م حيث سيتم من خلاله دراسة مدى أهمية قرار التمويل في الم ص م وما هي العوامل المحددة لقدرة الم ص م على التمويل من المصادر الخارجية، إضافة الى السياسات المعتمدة لتوفير مصادر التمويل للم ص م .

في حين خصص المحور الثاني إلى تحليل واقع تمويل الم ص م في الجزائر لمحاولة تحديد أبعاد مشكلة التمويل من خلال عرض وتحليل نتائج الدراسة المقدمة من طرف الديوان الوطني للإحصائيات، إضافة الى نتائج تقييم السياسات العامة حول الم ص م في الجزائر.

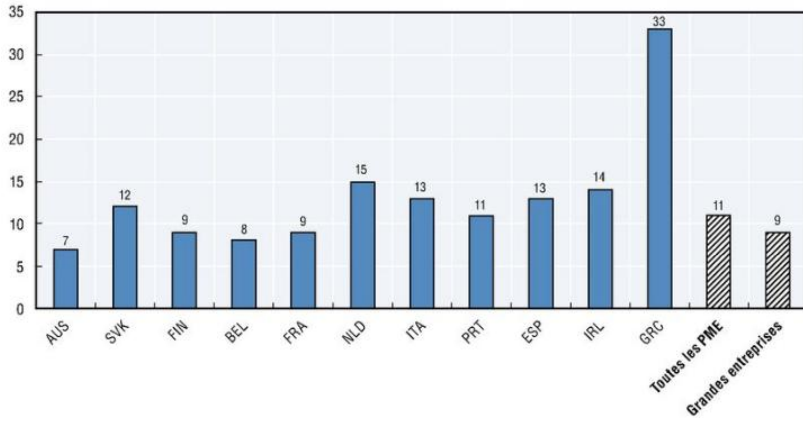
2. تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

1.2 أهمية قرارات التمويل في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تشير نتائج العديد من الدراسات إلى أن الم ص م تجد صعوبة في الحصول على الموارد المالية بالكمية والنوعية الملائمتين خاصة من المصادر الخارجية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1: نسبة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الأورو التي تعتبر ان الحصول على التمويل هو أهم مشكل تواجهه خلال الفترة من

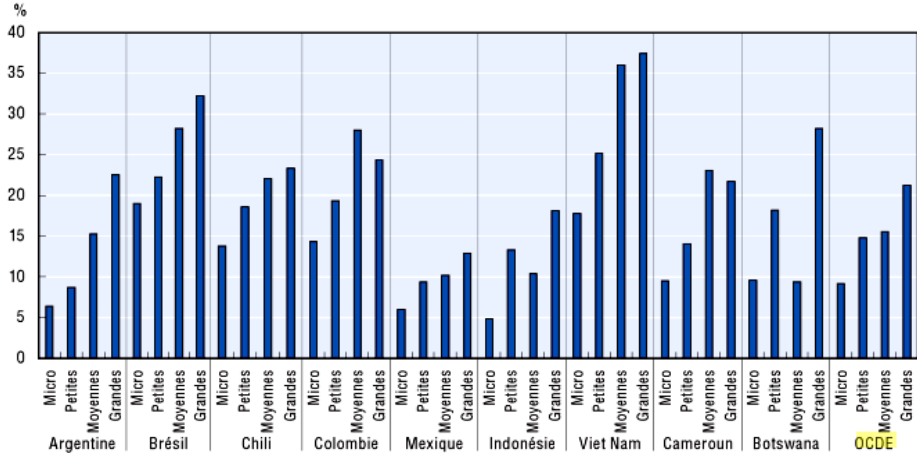
أكتوبر 2014 – مارس 2015



Source : OECD (2016), Le financement des PME et des entrepreneurs 2016 (Version abrégée): Tableau de bord de l'OCDE, OECD Publishing, Paris, France, p.44.

و نلاحظ من خلال الشكل (1) أن الحصول على التمويل يمثل أهم عائق يواجه 11% من الم ص م في منطقة الأورو، والملاحظ أيضا أن هذه النسبة قد سجلت انخفاض مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية أي من أكتوبر 2013 إلى مارس 2014 أين كانت تقدر بـ 13,4% مما قد يشير إلى تحسن في قدرة الم ص م على الاقتراض¹. كما تشير إحصائيات هذه الدراسات إلى أن هذه النسبة تكون في الم ص م أكبر منها من المؤسسات كبيرة الحجم (11% و 9%) على التوالي. هذه الملاحظة الأخيرة قد تم تأكيدها من خلال نتائج دراسات أخرى والتي تظهر وجود علاقة طردية بين حجم المؤسسة ومدى قدرتها في الحصول عن التمويل من المصادر الخارجية والمتمثلة أساسا في القروض البنكية وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 2: نسبة القروض البنكية في تمويل رأس المال العامل حسب حجم المؤسسة



Source OECD (2014), perspective du développement mondial 2013 : les politiques industrielles dans un monde en mutation, OECD Publishing, Paris, France, p.209

ومن خلال الشكل نلاحظ أنه في دول منظمة التعاون والتنمية

الاقتصادية نجد ارتفاع نسبة القروض البنكية في تمويل رأس المال العامل بزيادة حجم المؤسسة. فمن ناحية الطلب، فإن الحصول على القروض البنكية يعد أكثر صعوبة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وهذا راجع للمعايير المعتمدة من البنوك في منح القروض، خاصة فيما يتعلق بجانب طلب الضمان.

كما أن محدودية قدرة الم ص م في الحصول عن القروض البنكية قد تعود لأسباب أخرى تتمحور حول عدم وجود مؤسسات مالية على المستوى الحلي؛ نقص المعلومات المالية حول المؤسسة؛ نقص الضمانات المقدمة من طرف المؤسسة؛ البنوك لا تمنح القروض لبعض القطاعات وبعض المناطق بسبب ضعف مردوديتها أو لارتفاع مخاطرها؛ البنوك تمنح قروض قصيرة الأجل ولا تمنح القروض طويلة الأجل للم ص م؛ ارتفاع معدل فائدة قروض الم ص م².

2.2 أبعاد إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

1.2.2 نصيب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من القروض الممنوحة للمؤسسات:

من خلال الإحصائيات المتعلقة بتطور بنسبة القروض الممنوحة للم ص م إلى إجمالي القروض الممنوحة للمؤسسات لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2014 ستسمح لنا من معرفة نصيب الم ص م من القروض الممنوحة للمؤسسات. حيث تشير هذه الإحصائيات إلى أن القيمة الوسيطة (la valeur mediane) لنصيب الم ص م من القروض الممنوحة للمؤسسات قد انخفضت من 38% سنة 2007 إلى 34,2% سنة 2008 ثم عرفت اتجاه عام للارتفاع خلال الفترة من 2008 إلى 2014 حيث بلغت هذه القيمة الوسيطة 44,2% و 40,2% للسنتين 2014 و 2013 على التوالي. مما قد يكون مؤشر على أن حصول الم ص م على القروض قد عرف تحسنا خلال الفترة. وما يجب الإشارة إليه هو أن الاتجاه العام المتصاعد لنصيب الم ص م من القروض الممنوحة للمؤسسات قد يكون ناتج عن واحدة من الحالات الثلاثة التالية³:

-ارتفاع في القروض الممنوحة للم ص م مع ثبات في القروض الممنوحة لكل المؤسسات؛

-القروض الممنوحة للم ص م ثابتة أو متزايدة في حين أن القروض الممنوحة للمؤسسات متناقصة؛

-القروض الممنوحة للم ص م متناقصة بمعدلات أقل من القروض الممنوحة لكل المؤسسات.

2.2.2 مدى اعتماد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التمويل قصير الأجل مقارنة بالتمويل طويل الأجل:

من خلال الإحصائيات المتعلقة بتطور بنسبة القروض قصيرة الأجل الممنوحة للم ص م إلى إجمالي القروض الممنوحة للم ص م لدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2007 إلى 2014 ستسمح لنا من معرفة مدى اعتماد الم ص م عن التمويل قصير الأجل مقارنة بالتمويل طويل الأجل. حيث تشير هذه الإحصائيات الى أن هذه النسبة متفاوتة بشكل كبير من دولة الى أخرى حيث تكاد تكون منعدمة في بعض الدول مثل ماليزيا حوالي 2% في حين تمثل نسبة معتبرة في اسبانيا حوالي 95%. كما أن القيمة الوسيطة لهذه النسبة تراوحت بين حوالي 29% سنة 2014 و 38% سنة 2008، هذا التراجع يفسر بأن الدول محل الدراسة سجلت انخفاض على أساس مقارنة سنوية بين 2007 و 2014 في حين أن تطور هذه النسبة خلال الفترة محل الدراسة قد عرف اتجاه تنازلي في أغلب الدول⁴ مما قد يشير الى أن الم ص م قد أصبحت تجد سهولة في الحصول عن التمويل طويل الأجل. كما يمكن تفسير هذا التغير ضمن ثلاثة حالات مختلفة:

- انخفاض في القروض قصيرة الأجل الممنوحة للم ص م مع ثبات في إجمالي القروض الممنوحة للم ص م؛
- القروض قصيرة الأجل الممنوحة للم ص م ثابتة أو متناقصة في حين أن إجمالي القروض الممنوحة للم ص م متزايدة؛
- القروض قصيرة الأجل الممنوحة للم ص م متزايدة بمعدلات أقل من إجمالي القروض الممنوحة.

3.2.2 تكلفة الاقتراض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من خلال الإحصائيات المتعلقة بتطور معدل الفائدة للقروض الممنوحة للم ص م في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من

2007 الى 2014 ستسمح لنا من معرفة تكلفة التمويل بالقروض للم ص م. حيث تشير هذه الإحصائيات إلى أن معدل الفائدة قد عرف ارتفاعا خلال الفترة 2007 و2008، ثم سجل انخفاض مستمر في أغلبية الدول خاصة خلال الفترة من 2012 إلى 2014، حيث أن معدلات الفائدة المسجلة لسنة 2014 كانت في معظم الأحيان أقل بأكثر من النصف من معدلات الفائدة المسجلة في سنة 2008. كما أن القيمة الوسيطة لمعدل الفائدة على القروض الممنوحة للم ص م تراوحت بين حوالي 4,78% سنة 2014 و 6,17% سنة 2007⁵ مما يشير إلى أن الم ص م أصبحت تحصل على التمويل الخارجي بتكلفة أقل خلال السنوات السابقة.

ومن خلال الإحصائيات المتعلقة بالفرق بين معدل الفائدة للقروض الممنوحة للم ص م ومعدل الفائدة للقروض الممنوحة للمؤسسات كبيرة الحجم في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية خلال الفترة الممتدة من 2007 الى 2014 ستسمح لنا من مقارنة تكلفة التمويل للم ص م بالتكلفة المطبقة على المؤسسات كبيرة الحجم. حيث تشير هذه الإحصائيات إلى أن معدلات الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة للم ص م تفوق معدلات الفائدة المطبقة على القروض الممنوحة للمؤسسات كبيرة الحجم بالنسبة لجميع الدول وخلال كل الفترة محل الدراسة. حيث قدرة القيمة الوسيطة لهذا الفرق بـ 0,87 و 1,52 نقطة مئوية خلال السنتين 2007 و2014 على التوالي⁶ مما يشير إلى أن المؤسسات المالية تعمل على إقراض الم ص م بشروط أقل تفضيلا مقارنة بالمؤسسات كبيرة الحجم.

3.2 الآليات المعتمدة لتحسين قدرة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من خلال الجدول التالي نلخص أهم الإجراءات المعتمدة في بعض دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية لتحسين قدرة الم ص م على التمويل من المصادر الخارجية:

الجدول 1: أهم الآليات المعتمدة من طرف السلطات العمومية لتحسين قدرة الم ص م الحصول على التمويل خلال الفترة من 2007 إلى 2014

الدول	الآليات المعتمدة
النمسا، بلجيكا، كندا، الشيلي، كولومبيا، كوريا، الدنمارك، اسبانيا، استونيا، الو م أ، روسيا، فنلندا، فرنسا، جورجيا، اليونان، المجر، إيرلندا، إيطاليا، اليابان، ماليزيا، المكسيك، النرويج، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا، التشيك، المملكة المتحدة، صربيا، سلوفينيا، سويسرا، تايلندا، تركيا.	القروض المضمونة من طرف الدولة
النمسا، كندا، الدنمارك، إستونيا، المكسيك، زيلاندا الجديدة، هولندا، التشيك، المملكة المتحدة، صربيا.	ضمانات خاصة وقروض للمقاولات الناشئة الجديدة
أستراليا، بلجيكا، كندا، النمسا، كولمبيا، كوريا، الدنمارك، اسبانيا، استونيا، فلندا، فرنسا، اليونان، المجر، هولندا، زيلاندا الجديدة، التشيك، السويد، تايلندا.	ضمانات الدول لتمويل الصادرات، الائتمان التجاري
النمسا، اسبانيا، روسيا، جورجيا، المجر، البرتغال، المملكة المتحدة، تايلندا، تركيا.	معدلات فائدة مدعمة
النمسا، بلجيكا، كندا، الشيلي، اسبانيا، استونيا، فنلندا، فرنسا، اليونان، المجر، إيرلندا، المكسيك، النرويج، زيلندا الجديدة، هولندا، البرتغال، سلوفاكيا،	رأس مال المخاطر، المساهمة في الأموال الخاصة، الوصاية

للاستثمار	التشيك، المملكة المتحدة، السويد، تركيا.
بنك متخصص بالم ص م	روسيا، فرنسا، البرتغال، التشيك، المملكة المتحدة، تايلندا.
استشارة للمؤسسات، خدمات الاستشارة	استراليا، النمسا، كولمبيا، الدنمارك، فنلندا، جورجيا، زيلاندا الجديدة، هولندا، التشيك، السويد، تايلندا.
إعفاءات جبائية، تأجيل الضرائب	بلجيكا، اسبانيا، فنلندا، ايطاليا، النرويج، زيلاندا الجديدة، السويد، تركيا.

Source : OECD (2016), Le financement des PME et des entrepreneurs 2016 (Version abrégée): Tableau de bord de l'OCDE, OECD Publishing, Paris, France, p.73

والملاحظ من خلال هذا الجدول أن أهم الإجراءات المعتمدة للرفع من القدرات التمويلية للم ص م من المصادر الخارجية تأتي في المرتبة الأولى ضمان القروض والذي يتم استخدامه في أغلبية الدول محل الدراسة وفي المرتبة الثانية نجد رأس مال المخاطر، ثم التمويل عن طريق المساهمة في رأس المال، من خلال مستثمري ^{**} Le tutorat-investissement (business angles)، وفي الأخير القروض الممنوحة للم ص م.

3. تحليل واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

1.3 تحليل واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب نتائج الإحصاء الاقتصادي الأول:

من خلال هذا العنصر سنحاول التركيز على البيانات المتعلقة بالجانب التمويلي للمؤسسات الاقتصادية. حيث نلخص هذه النتائج في النقاط التالية⁷: -59% من المؤسسات الاقتصادية تعتبر أن مدى توفر مصادر التمويل يعد عاملا مهما في اتخاذ قرارات الاستثمار، في حين أن حوالي ربع المؤسسات لا تعتبر أن مصادر التمويل كعامل مهم في اتخاذ القرارات الاستثمارية؛

-أغلبية المؤسسة الاقتصادية التي تعتبر أن مدى توفر مصادر التمويل يعد عاملاً مهماً في اتخاذ قرارات الاستثمار هي مؤسسات تابعة للقطاع الخاص، في حين أن نسبة 37% من المؤسسات الاقتصادية التابعة للقطاع العام تنتظر إلى مدى توفير مصادر التمويل كعامل مهم في اتخاذ قرارات الاستثمار؛
-حسب قطاع النشاط فإن المؤسسات التجارية هي التي تعطي أهمية أكبر لمدى توفر مصادر التمويل في اتخاذ قرارات الاستثمار بنسبة 60,9%،
-حسب عدد العمال نجد أن أهمية مدى توفر مصادر التمويل في اتخاذ قرارات الاستثمار في المؤسسات الاقتصادية كانت بـ 58,8% ، 54,4% ، 54% ، 50% للمؤسسات المصغرة، الصغيرة، المتوسطة وكبيرة الحجم على التوالي؛

-نسبة 3,3% فقط من المؤسسات محل الدراسة تعتبر أن القروض البنكية كأهم مصدر للتمويل؛
-22,1% من المؤسسات التي توظف من 50 إلى 249 عامل و 23,1% من المؤسسات التي توظف من 250 عامل فما أكثر قد تحصلوا على قروض بنكية؛

-83,2% من المؤسسات محل الدراسة يعتمدون على التمويل الذاتي؛
-حوالي 4% من المؤسسات محل الدراسة قد استفادوا من أجهزة الدعم لإنشاء المؤسسات والتي كانت موزعة بـ 7% للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب أغليبتها مؤسسات مصغرة التي توظف أقل من 10 عمال بنسبة 67,4% .
22,3% للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أغليبتها مؤسسات متوسطة الحجم التي توظف من 50 إلى 249 عامل بنسبة 83,2% . 5,9% للوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر . 6,1% قرض للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

ومن خلال هذه النتائج يمكن تسجيل الملاحظات التالية:
-يعد الحصول على مصادر التمويل عاملا مهما في اتخاذ قرارات الاستثمار
بالنسبة للم ص م الاقتصادية التابعة للقطاع الخاص في الجزائر وتزداد هذه
الأهمية بانخفاض حجم المؤسسة؛
-القروض البنكية لا تمثل المصدر الأساسي لتمويل الم ص م الاقتصادية في
الجزائر؛
-يعد التمويل الذاتي أهم مصدر لتمويل الم ص م الاقتصادية في الجزائر ؛
-يبقى دور أجهزة الدعم لإنشاء المؤسسات محدود جدا في تمويل إنشاء الم
ص م الاقتصادية في الجزائر.

2.3 تحليل واقع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية حسب

نتائج تقييم السياسات العامة حول الم ص م في الجزائر وفقا لمؤشر

:Euro-Med/SBA

القانون الأوروبي حول الم ص م « Small Business Act ou SBA »
تم اعتماده سنة 2008 بهدف وضع إطار استراتيجي عام خاص
بالم ص م في دول الاتحاد الأوروبي ، يهدف هذا القانون إلى تحسين المقاربة
العامة حول المقاولاتية وترسيخ مبدأ التفكير بالم ص م أولا « Think
Small First » عند اتخاذ القرار السياسي من التشريعات حتى المصالح
العمومية. والمساهمة في تنمية الم ص م من خلال دعمها لتجاوز العراقيل
التي تحد من تطويرها.

هذا القانون يطبق على كل المؤسسات المستقلة والتي توظف أقل من
250 عامل (تمثل حوالي 99% من النسيج المؤسساتي في الاتحاد الأوروبي)،
حيث يقوم على أساس 10 مبادئ توجيهية لوضع وتطبيق السياسات الحكومية

على مستوى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتتمثل هذه المبادئ في الآتي⁸:

- إنشاء محيط ملائم لازدهار المقاولات والمؤسسات العائلية ويتم فيه تثمين الفكر المقاولاتي؛
 - سياسة الفرصة الثانية حيث يتم السماح للمقاولين الشرفاء (غير المتحايين) الذين يرغبون في إعادة بعث مشاريعهم بعد الإفلاس، والسماح لهم بالاستفادة من فرصة ثانية من خلال تسريع وتسهيل إجراءات اشهار الإفلاس وإعادة بعث المشروع؛
 - الاعتماد على مبدأ الم ص م أولاً « Think Small First » في وضع التشريعات ؛
 - تكيف مهام الإدارات العمومية على أساس احتياجات الم ص م ؛
 - تكيف وسائل السلطات العمومية حسب احتياجات الم ص م، وتسهيل مساهمة الم ص م في الأسواق العمومية والاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة للم ص م فيما يتعلق بالمساعدات الحكومية؛
 - تسهيل حصول الم ص م على التمويل وتوفير محيط قانوني وتجاري لضبط مواعيد إجراءات الدفع في حالة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء؛
 - مساعدة الم ص م للاستفادة من الامتيازات الممنوحة في إطار السوق الواحد؛
 - تعزيز القدرة الابتكارية بجميع أنواعها في الم ص م؛
 - تمكين الم ص م من تحويل التحديات البيئية إلى فرص؛
 - تشجيع ومساعدة الم ص م للحصول على حصة في الأسواق الخارجية.
- 1.2.3 التعريف بمؤشر SBA الأوروبي:**

مؤشر SBA الأوروبي أو مؤشر السياسات الخاصة بالم ص م
Indice des politiques en faveur des PME هو عبارة عن وسيلة
تسهل على السياسيين الاستغلال الكامل للإمكانيات المتاحة للم ص م كمحرك
للتنمية الاقتصادية ومصدر لمناصب العمل. هذا المؤشر يغطي المجالات
الأساسية لتنمية المؤسسات ويقوم على أساس مجموعة من المؤشرات
الاستراتيجية التي تقيس كفاءة الدول كل في مجاله.
وتتمثل الأهداف الأساسية لهذا المؤشر في الآتي⁹:
-تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف في وضع وتطبيق السياسات العامة للسماح
بحصر قائمة بأهم الإصلاحات الواجب إجراؤها؛
-تحليل ومناقشة المحاور الرئيسية فيما يتعلق بالسياسات الموجهة للم ص م
إعدادها وتطبيقها؛
-تسهيل التشاور والتنسيق حول البرامج بين السياسيين والمتعاملين
الاقتصاديين؛
-توفير وسيلة مساعدة للمتابعة والتقييم من طرف الحكومات والمتعاملين
الاقتصاديين.

كما يمكن توضيح مؤشر SBA الأوروبي في الشكل التالي:
الشكل 3: مؤشرات السياسات الخاصة بالم ص م معدة على أساس SBA

الأوروبي

مع مثال لبعض الأبعاد الفرعية والمؤشرات للبعد الرئيس السادس الخاص
بحصول الم ص م على التمويل

أبعاد		مستوى الإصلاح				
6	حصول الم ص م على التمويل	5	4	3	2	1
6.1	مصادر التمويل الخارجية للم ص م					
6.2	الإطار القانوني والتنظيمي					
أبعاد فرعية		مؤشرات				
6.1	مصادر التمويل الخارجية للم ص م					
6.1.1	نظام/خدمات ضمان القروض					
مؤشرات		Business angles				
	أنظمة ضمان القروض					
	التمويل العمومي للمؤسسات الناشئة					
	شبكات المستثمرين					

أبعاد السياسات
1. التعليم والتكوين في المقاولاتية، بما فيها المرأة المقاولنة.
2. إجراءات فعالة لإشهار الإفلاس واعطاء فرصة ثانية للمقاولين.
3. الإطار المؤسسي والتنظيمي لإعداد السياسات العامة الخاصة بالم ص م .
4. المحيط العملي لإنشاء المؤسسات.
5. خدمات دعم الم ص م و الأسواق العمومية.
6. حصول الم ص م على التمويل.
7. دعم الم ص م للحصول للاستفادة من شبكة الشراكة الأورو متوسطية.
8. كفاءات المؤسسات والابتكار.
9. الم ص م في الاقتصاد الأخضر.
10. تمويل الم ص م .

Source : OECD (2014), Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014, OECD Publishing, Paris, France, p. 47.

ومنه فإن مؤشر السياسات الخاصة بالم ص م يهدف إلى توفير تقييم للسماح بإجراء المقارنة للسياسات العامة والإجراءات المتخذة لصالح الم ص م مما يتيح تحديد وضعية أي بلد بالنسبة إلى مجموعة من الأبعاد الخاصة بالم ص م (مثل بعد الحصول عن التمويل، خدمات تطوير المؤسسات، تسهيل الإجراءات الإدارية...)، ولتسهيل التقييم فإن هذه الأبعاد في حد ذاتها يتم تجزئتها إلى أجزاء فرعية مثل (مصادر التمويل، الإطار القانوني والتنظيمي للحصول عن التمويل، التعليم المالي) وبالنسبة للمؤشر الاستراتيجي (أجهزة ضمان القروض، شبكة المستثمرين Business angels، أجهزة التمويل المصغر،...).

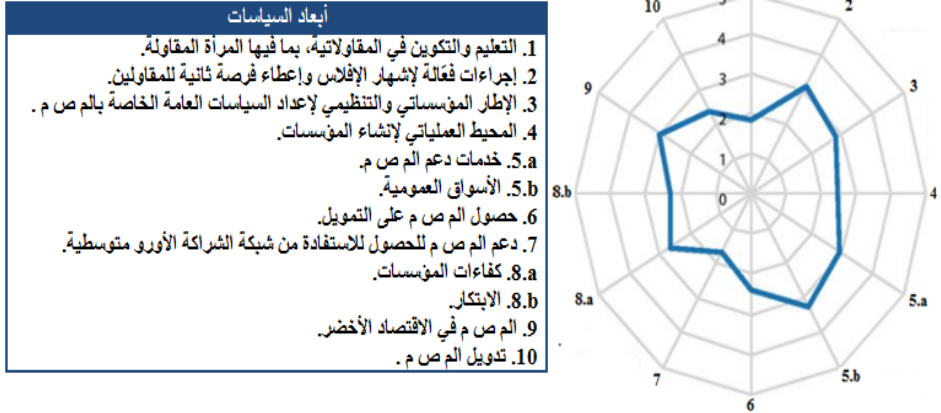
وكل مؤشر (بالتبعية الأبعاد الفرعية ثم الأبعاد الرئيسية) تستخدم سلم تقطع من 1 إلى 5 أين تشير النقط 5 عموما إلى تطبيق جيد للسياسات العامة الخاصة بالم ص م في أي بلد.

2.2.3 نتائج تقييم السياسات العامة حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

في الجزائر وفقا لمؤشر Euro-Med/SBA:

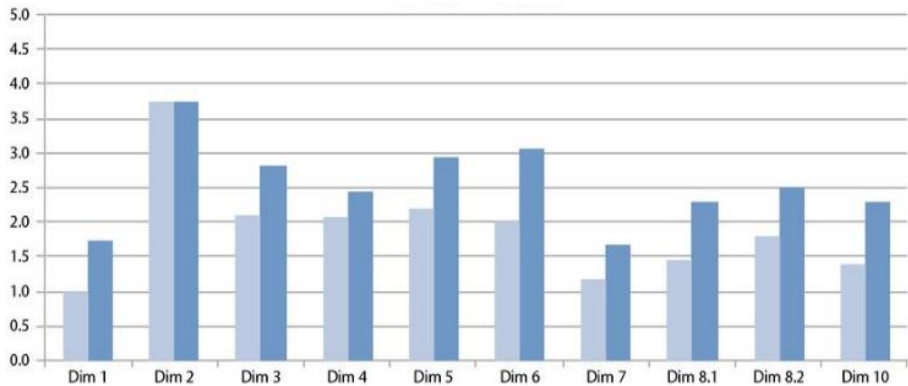
لقد جاءت نتائج تقييم السياسات العامة حول الم ص م في الجزائر وفقا
لمؤشر السياسات الخاصة بالم ص م الأورو متوسطي Euro-Med/SBA
في الشكلين التاليين:

الشكل 4: الجزائر، نتائج التقييم 2013



Source : OECD (2014), Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014, OECD Publishing, Paris, France, p. 210.

الشكل 5: الجزائر، نتائج التقييم 2008 و 2013



Source : OECD (2014), Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014, OECD Publishing, Paris, France, p. 223

نتائج التقييم لسنة 2013 تشير أنه خلال الخمس سنوات السابقة قامت الجزائر بمجهودات مهمة وتسخير موارد معتبرة في مجال الفكر المقاولاتي ودعم الم ص م . وهذا من خلال تسجيل تحسن في التقييم لعدد المجالات من أقل من 2 في سنة 2008 الى ما يقارب 3 لسنة 2013 في أغلبية المؤشرات الأساسية.

رغم بؤادر التحسن في السياسات العامة الموجهة للم ص م إلا أنه لا يزال يسجل بعض الثغرات القائمة في إطار السياسات بالخصوص فيما تعلق بالتنسيق المؤسسي والتوجهات الاستراتيجية؛ حيث أن إعداد السياسات في غالب الأحيان تقوم على أساس المقاربة التنازلية من الأعلى إلى الأسفل *Approche descendante Top-down* حيث أن الحكومة تعمل على تعزيز التنمية الاقتصادية والتنويع بتحديد الأهداف في المخططات الخماسية بما فيها تعزيز قدرة المؤسسات الخاصة على تحقيق قيمة مضافة واستحداث مناصب العمل خارج قطاع المحروقات.

هذه المقاربة أظهرت محدوديتها خاصة في مجال السياسات الموجهة للم ص م؛ فالرفع في عدد الهيئات الموجهة لتغطية سياسات تطوير الم ص م بشكل مباشر أو غير مباشر أين قدرت على الأقل بثمانية هيئات عمومية تعمل على المستوى المركزي في مجال سياسات الم ص م قد تطرح العديد من التساؤلات المعقدة فيما يتعلق بالتنسيق المؤسسي، اختيار المشاريع، وتوفير المعلومات للمستفيدين المحتملين، فيما يتعلق بمصالح الدولة فإنها لا تملك إلا قدرا محدودا من المعلومات حول احتياجات المؤسسات الخاصة.

وفيما يتعلق بالأموال الموجهة لدعم المقاولين الجدد والمؤسسات المستحدثة فهي تأخذ شكل إعانات أو امتيازات في معدلات الفائدة دون وجود ميكانيزم أو آلية فعالة لتوجيهها إلى مستحقيها الفعليين، هذه الوضعية قد تؤدي

إلى توفير التمويل لمشاريع ليست لها آفاق اقتصادية والتي قد تعيق تطوير قطاع مالي وبنكي قائم على السوق.

وكننتيجة عامة للتقييم Euro-Med/SBA لسنة 2013 فإن أبعاد السياسات المقيمة تم تجميعها في خمسة (5) مجموعات تمثل أهم المجالات الخاصة بالسياسات الموجهة للم ص م والمتمثلة في الآتي¹⁰ :
- تعزيز الهيئات والآليات المتعلقة بالسياسات الموجهة للم ص م (البعد 3) ؛
- توفير محيط عملياتي ملائم للم ص م (البعدين 2 و 4)؛
- تسهيل حصول الم ص م على التمويل وتحسين المحيط القانوني والتجاري (البعد 6)؛

- ترقية الثقافة المقاولاتية وتطوير المهارات (البعدين 1 و 8)؛
- تحسين تنافسية الم ص م (الأبعاد 5، 7، 8، 9 و 10).
وفيما يتعلق بالبعد السادس والخاص بحصول الم ص م على التمويل فقد جاءت نتائج التقييم Euro-Med/SBA لسنة 2013 والخاص بالجزائر على النحو التالي¹¹ :

- تم تسجيل تحسن في مجال حصول الم ص م عن التمويل لتقييم سنة 2013 مقارنة بسنة 2008 خاصة فيما تعلق بالإطار القانوني والتنظيمي لمكاتب الاعلام حول القروض؛
- رغم هذا التحسن فإن الم ص م لازالت تعاني من نقص هيكلي فيما يتعلق بالحصول عن التمويل الخارجي؛

- سوق القروض البنكية يبقى أقل تطورا نظرا للتنظيم المشدد وسيطرة المؤسسات المالية التابعة للقطاع العام والتي تعمل في ظروف لا تقوم على أساس السوق مما لا يحفز على المنافسة بين البنوك التجارية؛

-الاقتصاد الجزائري عرف توسع طفيف في نشاط الإقراض بين سنتي 2008 و2012 من خلال الزيادة في القروض المحلية الممنوحة للقطاع الخاص من 13,2% الى 14,3% من الناتج الداخلي الخام والتي تعتبر نسبة نمو ضعيفة جدا مقارنة بالمعدل العالمي ومقارنة بالمعدلات المحققة في اقتصاديات أخرى في حوض المتوسط؛

-البنوك الخاصة في الجزائر مساهمتها هامشية في منح القروض للمؤسسات مقارنة بالبنوك التابعة للقطاع العام، حيث أن هذه الأخيرة قد وفرت أكثر من 90% من إجمالي القروض الممنوحة للمؤسسات؛

-فيما يتعلق بتمويل الم ص م فالإحصائيات المتاحة لا تسمح بمعرفة ما هي نسبة القروض الممنوحة من طرف البنوك للم ص م ؛

-بالنسبة لأنظمة ضمان القروض في الجزائر فهي ممولة فقط من طرف هيئات عمومية وبنوك تابعة للقطاع العام أو من طرف مانحين أجانب مثل الاتحاد الاوروبي؛

-حسب نتائج التقييم فإن صناديق ضمان القروض للم ص م على غرار (صندوق ضمان القروض الاستثمارية للم ص م وصندوق ضمان القروض للم ص م وصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض) هذه الصناديق لا تمتلك آليات للتقييم الذاتي للفعالية. بالإضافة إلى عدم توفرها على هيكل حوكمة واضح يضمن عدم التداخل في صلاحيات اتخاذ قرار منح الضمان بين الفاعلين؛

-فيما يتعلق بالقرض الإيجاري، فقد تم تسجيل تحسن في هذا النوع من التمويل في الجزائر حيث ارتفع عدد المؤسسات الموفرة لهذا النوع من التمويل من 1 الى 10 ثم 14 للسنوات التالية 1990، 2010 ثم 2014 على التوالي رغم ذلك يبقى دور القرض الإيجاري في تمويل الم ص م هامشيا، حيث تشير

التقديرات أن معدل الاختراق لنشاطات القرض الاجباري تمثل أقل من 1% والتي تعتبر نسبة ضعيفة إذا ما تم مقارنتها بدول مجاورة مثل 6% و 8% بالنسبة للمغرب وتونس على التوالي؛

-بالنسبة لمؤسسات القرض المصغر في الجزائر هي عبارة عن مؤسسات تابعة للقطاع العمومي والمتمثلة في (الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، الصندوق الوطني للتأمين على البطالة) في حين يلاحظ أن هذا النوع من المؤسسات في اقتصاديات دول حوض المتوسط يتم تسييرها من طرف منظمات غير حكومية أو مؤسسات مالية مستقلة، هذه الوضعية من المتوقع أن تعيق تطور قطاع نشاطات القرض المصغر وعدم قدرته على تنويع منتجاته؛

-بالنسبة لمصادر تمويل الخارجية الأخرى للم ص م مثل رأس مال المخاطر، مستثمري Business angels وأسواق رأس المال تعتبر غير متطورة في الجزائر.

4. تحليل النتائج:

تجدر الإشارة إلى أن المؤسسات الاقتصادية المكونة للنسيج الاقتصادي الوطني محل الدراسة يغلب عليه طابع الم ص م التي توظف أقل من 250 عامل حسب تعريف القانون التوجيهي لتطوير الم ص م¹². الأمر الذي يعطي أهمية أكبر لنتائج هذا الإحصاء في دراسة قطاع الم ص م، في حين نجد أن غالبية هذه المؤسسات هي من الحجم المصغر والتي توظف أقل من 10 عمال بنسبة 97,84% .

ومن خلال الدراسة الحالية تم التطرق في العنصر الأول إلى مشكل تمويل الم ص م وهذا بالاعتماد على وصف وتحليل الإحصائيات المتعلقة بمدى أهمية قرار التمويل في الم ص م، أبعاد مشكل تمويل في الم ص م

والآليات المعتمدة لدعم قدرة الم ص م في الحصول عن التمويل من المصادر الخارجية.

ومن خلال هذا العنصر تم التوصل إلى أن الحصول على التمويل يمثل أهم عائق يواجهه 11% من الم ص م في منطقة الأورو، كما تشير إحصائيات هذه الدراسات دوماً إلى أن هذه النسبة تكون في الم ص م أكبر منها في المؤسسات كبيرة الحجم؛ حيث أظهرت إحصائيات أخرى في دول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية أن نسبة القروض البنكية في تمويل رأس المال العامل ترتفع بزيادة حجم المؤسسة.

مما قد يشير إلى أن الحصول على القروض البنكية يعد أكثر صعوبة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. ويمكن أن تكون هذه الوضعية ناتجة إما عن العوائق الموضوعية من طرف المؤسسات المالية، والتي عادة تتمثل في ارتفاع معدلات الفائدة على القروض، التشديد على توفير الضمانات وصعوبة الإجراءات الإدارية عموماً، أو هي ناجمة عن نقص الخبرة لدى مالكي ومسيري الم ص م والمؤسسات المالية.

وللرفع من القدرات التمويلية للم ص م من المصادر الخارجية قد تلجأ حكومات العديد من الدول إلى الاعتماد على مجموعة من الإجراءات والآليات والمتمثلة خاصة في ضمان القروض، رأس مال المخاطر، التمويل عن طريق المساهمة في رأس المال، مستثمري business angles والقروض المباشرة الممنوحة للم ص م.

وبالاعتماد على تحليلنا لنتائج الإحصاء الاقتصادي الأول وبالإضافة إلى نتائج تقييم السياسات العامة حول الم ص م في الجزائر وفقاً لمؤشر السياسات الخاصة بالم ص م الأورو متوسطي Euro-Med/SBA فقد حاولنا في العنصر الثاني من الدراسة الحالية تسليط الضوء حول واقع تمويل

الم ص م في الجزائر؛ حيث تبين أن نسبة 3,3% فقط من المؤسسات محل الدراسة تعتبر أن القروض البنكية كأهم مصدر للتمويل وأن 22,1% من المؤسسات التي توظف من 50 الى 249 عامل قد تحصلوا على قروض بنكية؛ في حين أن 83,2% من المؤسسات تعتمد على التمويل الذاتي.

ومن جانب آخر، ورغم بوادر التحسن في السياسات العامة الموجهة للم

ص م في الجزائر إلا أنها لا زالت تعاني من نقص هيكلية فيما يتعلق

بالوصول عن التمويل الخارجي لعدة أسباب تتمحور حول بعض الثغرات

القائمة في إطار السياسات بالخصوص فيما تعلق بالتنسيق المؤسسي

والتوجهات الاستراتيجية، عدم تطور سوق القروض البنكية بالشكل المناسب

نظرا للتنظيم المشدد وسيطرة المؤسسات المالية التابعة للقطاع العمومي، عدم

توفر إحصائيات تسمح بمعرفة نسبة القروض الممنوحة من طرف البنوك للم

ص م، صناديق ضمان القروض كلها تابعة للقطاع العام و لا تمتلك لآليات

للتقييم الذاتي للفعالية، إضافة إلى عدم توفرها على هيكل حوكمة واضحة، عدم

وجود تنوع في مصادر التمويل الخارجية للم ص م في الجزائر بسبب الدور

الهامشي الذي تلعبه نشاطات القرض الإيجاري، القرض المصغر، رأس مال

المخاطر، مستثمري Business angels وأسواق رأس المال.

5. خاتمة:

من خلال ما سبق و حسب وجهة نظرنا، يمكن القول أن الم ص م في

الجزائر تعاني من مشكل التمويل وهذا على اعتبار أن مالكي ومسيري هذه

المؤسسات يولون أهمية كبيرة لمدى توفر مصادر التمويل في اتخاذ قرارات

الاستثمار وتزداد هذه الأهمية كلما صغر حجم المؤسسة هذا من جانب ومن

جانب آخر نلاحظ أن 4% فقط من الم ص م تعتبر أن القروض البنكية هي

أهم مصدر للتمويل في حين أن حوالي 20% فقط من الم ص م خاصة

متوسطة الحجم قد تحصلت على قروض بنكية. وعليه، يبقى المصدر الأساسي لتمويل الم ص م يتمثل في التمويل الذاتي بنسب تفوق 80%، هذا بالنسبة للمؤسسات التي لها مدة نشاط معينة وأخذت تحقق تدفقات نقدية ايجابية مكنتها من تمويل استثماراتها الجديدة.

هذه الوضعية قد يكون لها الأثر السلبي على قدرة المؤسسة في تنمية وتطوير نشاطها، على اعتبار أن المساهمات الشخصية والتمويل الذاتي تعتبر عادة مصادر تمويل غير كافية لتمويل المشاريع الاستثمارية التوسعية، مما قد يحد مستقبلا من قدرتها التنافسية وتنمية حجم نشاطها.

ومنه بناء على ما سبق ومن أجل تحسين قدرة الم ص م في الجزائر

على التمويل من المصادر الخارجية فإننا نقدم المقترحات التالية:

- توفير بيانات كافية من خلال دراسات ميدانية شاملة ودورية تخص الجانب التمويلي للم ص م في الجزائر، والتي من خلالها يتم حصر العوامل المحددة لقدرة الم ص م على الحصول على التمويل من المصادر الخارجية، هل أن الأسباب تعود لطبيعة النظام المصرفي والمالي بسبب عدم توفر القروض البنكية بالكمية والنوعية الملائمتين؟ (قيمة القروض، مدة استحقاق القروض، مدة الانتظار للحصول على قروض، تكلفة القروض، نوعية القروض، طبيعة البنوك المانحة للقروض، الاجراءات الادارية للحصول على القروض، مدى الاعتماد على صيغ التمويل غير التقليدية كالتمويل الاسلامي والقرض الإيجاري...). أم أنها تعود لدوافع وسلوكيات شخصية لمالكي ومسيري الم ص م؟ (دوافع دينية، الرغبة في استقلالية اتخاذ القرار، عدم الالمام بأهمية الاعتماد على التمويل من المصادر الخارجية، عدم الرغبة في توسيع نشاط المؤسسة...؟)

-حوكمة المؤسسات المالية التابعة للقطاع العام من بنوك تجارية صناديق
ضمان القروض..؟

-الرفع من كفاءة وفعالية الآليات والمعايير المعتمدة في توجيه الموارد المالية
للم ص م خصوصا والمؤسسات الاقتصادية بشكل عام؛

-تفعيل دور البنوك الخاصة والأجنبية في تمويل الم ص م؛

-تفعيل دور المؤسسات المالية المتخصصة في القرض الايجاري، القرض
المصغر، رأسمال المخاطر، سوق رأس المال في تمويل الم ص م.

6. الإحالات والهوامش:

* الم ص م: اختصار لمصطلح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

¹ OCDE (2016), Le financement des PME et des entrepreneurs 2016 (Version abrégée): Tableau de bord de l'OCDE, OECD Publishing, Paris, France, p.43.

² OCDE (2014), les politiques industrielles dans un monde en mutation , Edition OCDE, Paris, France, 2014, p.209

³ OECD (2016), op. cit, p.29.

⁴ Ibid, p.33.

⁵ Ibid, p.35.

⁶ Ibid, p.35.

** Business angel , investisseur-tuteur هو عبارة عن مستثمر أو مجموعة من المستثمرين يقومون بالاستثمار بشكل فردي في مؤسسات ناشئة عادة تكون مبتكرة على شكل سندات قابلة للتحويل أو حصص في المشروع، مع منح مهاراتهم وكفاءاتهم وعلاقاتهم الشخصية لإنجاح المشروع. ويمكن القول أن هذا النوع من التمويل يأتي مكمل للأموال المجمعّة من طرف الأهل والأصدقاء والتي تكون عادة قيمتها محدودة وقبل رأس مال المخاطر الذي عادة يستخدم لتمويل استثمارات ذات تكلفة أكبر.

⁷ Office National des Statistiques, premier recensement économique 2011 résultats définitifs de la première phase, ONS, Collections Statistiques N° 172/ 2012 Série E : Economie N° 69, Alger, Algérie, juillet 2012, pp. 26-31.

⁸ OECD (2014), Politiques en faveur des PME Afrique du Nord et Moyen-Orient 2014, OECD Publishing, Paris, France, p. 45.

⁹ Ibid, p. 46.

¹⁰ Ibid, p. 209.

¹¹ Ibid, pp. 215-216.

¹² القانون التوجيهي رقم 02-17 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق لـ 10 يناير سنة 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطور الم ص م، الجريدة الرسمية، العدد 02 الصادر في 2017/01/11، ص06.